

بناء المعرب وإعراب المبني، دراسة في الأصول النحوية

دكتور / سلمان بن سعود بن مسلم البلوي

أستاذ مساعد، قسم الدراسات الإسلامية

كلية تيماء الجامعية، جامعة تبوك

ملخص:

تتناول هذه الصفحات قضية البناء العارض، أو التغيرات التي تطرأ على الكلمة في الجملة فتقلها بذلك من الإعراب إلى البناء، ومن البناء إلى الإعراب، فالبناء يمنع تناوب الحركات في آخر الكلمة؛ فالمبنيات تلتزم حالة واحدة لا تغادرها على اختلاف موقع الكلمة الإعرابي، لذلك أطلق على النوع المتحول بين البناء والإعراب اسم البناء العارض، وفي ذلك تلميح إلى أننا لسنا أمام بناء أصلي للكلمة، ولم يطلق عليه مصطلح "الإعراب العارض" لأن أكثر هذه المتحولات إنما هي من الأسماء، والأصل في الأسماء أن تكون معربة وما جاء على أصله لا يُعَلَّل إلا من باب الترف العلمي، كما أن حركة البناء العارض لم يحدثها عامل قبل الكلمة وهذه سمة حاسمة تميز بها المبني. ويمكن القول أن البناء العارض والإعراب العارض لمفردات اللغة العربية يكاد يمس كل باب من الاسم والفعل وله علاقة وثيقة بالدلالة وقد اعتاد العرب على تغيير أصوات مفرداتهم استقصاء للخفة والدلالة وهما سمتان واضحتان فما صرف عن وجهه الذي وضع له، لم يصرف عبثاً؛ إنما صرف لمعان بلاغية يريدها المتحدث ثم أصبحت هذه الانزياحات مع كثرة استخدامها من قبل الجماعة قانوناً ثابتاً من قوانين اللغة.

الكلمات المفتاحية: البناء، الإعراب، العامل النحوي.

Bina' Almuearib and I'rab Almabni: A study in Grammatical Principles**Dr. Salman bin Saud bin Muslim Al-Balawi****Department of Islamic Studies,****Tayma University College, Tabuk University****ABSTRACT:**

These pages deal with the issue of accidental binaa, or the changes that occur to the word in the sentence, thus transferring it from i'rab to binaa, and from binaa to i'rab. Binaa prevents alternating movements at the end of the word; binaa cases adhere to one state and do not leave it according to the location of the word which is in the binaa cases. Therefore, the type transforming between binaa and i'rab was called the accidental binaa, and in this is a hint that we are not facing an original binaa of the word, and it was not called the term "accidental i'rab" because most of these variables are from names, and the origin of the names to be Arabized and what came on its origin can only be explained as a matter of scientific luxury, just as the movement of the accidental binaa was not caused by a factor before the word, and this is a decisive feature that distinguishes the building. It can be said that the accidental binaa and accidental i'rab of the vocabulary of the Arabic language almost touches every section of the noun and verb and has a close relationship with the semantics. Rather, it is a distraction of rhetorical brilliance that the speaker wants, and then these displacements, with their frequent use by the group, became an established law of the language laws.

Keywords: Binaa, I'rab, Grammatical Factor.

أولاً: تمهيد عام:

باب (المعرب والمبني) من الأبواب العظيمة التي لا يخلو منها كتاب في قواعد النحو، وهو عنوان يؤصل لفروع كثيرة تمس بخيوطها الاسم والفعل والحرف على حد سواء، وما وضعوا هذا الباب إلا استقصاء لدلالة اللفظ المعرب والمبني وما تنقل بين البناء والإعراب من الكلام، لذلك يقولون: الأصل في الأفعال والحروف أنها مبنية، والأصل في الأسماء أنها معربة، وما شذَّ عن هذه القاعدة يُعللُ بوضع سببه، فهم بذلك يقفون عند المعاني المختلفة للمعرب والمبني .

ويتناول البحث فقط التغير بين الإعراب والبناء دون الخوض في المفردات المبنية التي تتغير حركة بنائها لعارض كالفعل الماضي الذي يتصل بالضمائر يبنى على الضم وعلى السكون، وفعل الأمر عندما يتصل بحروف العلة الثلاث، أو يكون معتل الآخر، وفُقرت هذه الدراسة ما تناولته بالبحث على غرار التقسيمات السابقة، وكان المنهج أن نذكر المسألة ونختصر الآراء التي دارت حولها، وتغليب الآراء إن أمكن، وفق مراعاة روح الدلالة ضمن سياق الكلام الذي قيلت فيه الجملة، فنحن نسلم أن التغيرات الإعرابية تتلون لتوّن المعاني التي تحملها وتنقلها بين طياتها، ولما كان الاسم معرباً فبني حاولت الدراسة أن تقف عند مدلولات ذلك التغير.

واختلف النحاة في البناء العارض بين مثبت و منفي إلا أن أمثلة جاءت متفرقة في كتبهم سنتحدث عنها، ومن هذه الأمثلة على البناء العارض في الأسماء والأفعال:

أولاً: الفعل المضارع .

ثانياً: الأسماء:

- ١- المنادى المفرد منه العلم ومنه النكرة المقصودة .
- ٢- اسم لا النافية للجنس إذا لم يضاف ولم يشبه المضاف .
- ٣- الظرف المقطوع عن الإضافة .
- ٤- الظروف والأسماء المبهمة المضافة إلى مبني (إلى الجمل) .
- ٥- العدد المركب .
- ٦- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم .

وهذا البحث تحت عنوان (بناء المعرب وإعراب المبني) يقدم سرداً مبسطاً لمعنى المعرب والمبني دون الخوض في المعنى المعجمي والأصل الاشتقاقي لهذه المصطلحات فهي لا يخلو منها كتاب قديم أو حديث، ثم ينتقل البحث ليتحدث عن الكلمات التي تنقلت بين الإعراب والبناء ومحاولة كشف دلالة ذلك في معنى الجملة على اعتبار أن الجملة كتلةً كلامية متعددة الأجزاء تصيب دلالة يصبو إليها المتحدث.

- الإعراب والبناء:

صفتان تشترك فيهما الأسماء والأفعال دون الحروف التي تلازم البناء في كل حالاتها، والإعراب بمعناه البسيط هو الإفصاح والبيان والإيضاح، وفي معنى النحاة هو حالة تعتري ألفاظ العربية من اسم وفعل فتغير حركة آخره وسموا هذا "... التغيير الذي يقع لفروق ومعانٍ تحدث "إعراباً" وبدؤوا بذكره في كتبهم؛ لأن حاجة الناس إليه أكثر"^(١) فالمعرب ما يتغير آخره بتغير العوامل التي تسبقه أو تدخل عليه، فتعمل فيه الرفع والنصب والجر والجزم والبناء، ويفهم من ذلك أن لاختلاف الحركات في آخر المفردات غايات دلالية متنوعة تأتي مع الحركة الجديدة في كل مرة، فقولك " زيدٌ منطلقٌ" فيه كلمتان معربتان والجملة خبرية، وعامل الرفع فيها هو الابتداء، وهو يختلف عن قولك " إنَّ زيداً منطلقٌ " لدخول عامل جديد وهو " إنَّ " التي أحدثت النصب في الاسم، وجراء ذلك اختلف البناء الصرفي مصطحباً معه معنى دلالياً جديداً أيضاً، فما جاء بـ " إنَّ " إلا لزيادة دلالية وهي التوكيد، وهنا نقول أن التوكيد الذي دخل على الجملة لا بد له من صبغة يتركها على ما دخل عليه ليكوّن ذلك بدوره قرينة للمتلقي يفهم منها محطٌ ومحورٌ ما أكد على وجه التحديد من الجملة وهو الاسم وهو أثر نفسي على المتلقي وهذا الأثر مرتبط بالنصب التي صبغ به الاسم المعرب " زيد " فتحول من الرفع إلى النصب، للاهتمام به فهو محور الجملة التي أُفرغ في أحد أركانها معنىً جديداً ألا وهو التوكيد، في حين نجد الخبر ظلَّ على حاله من الرفع لأن المعنى الجديد الذي اعتور الخبر جاء ليعطي سمة نفسية خاصة بالمبتدأ الذي أصبح اسماً لـ " إنَّ " وأهل البصرة ذهبوا إلى أن " إنَّ " هي التي عملت الرفع أيضاً في الخبر

١ - الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج (٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، ج ١ ص ٤٤ .

وساقوا لذلك حججا خمس^(١) ، واختلف النحاة في عوامل الإعراب فمنهم من قسمها إلى:

- عامل معنوي: تتبعوا من خلاله حركات أو آخر الكلمات وعدوا هذه الحركات المحسوسة التي تعتور الكلمات هي الإعراب، ومن خلالها يتم فهم المعنى .
- عامل لفظي: هو الذي يحدث الإعراب وبسببه تتغير أو آخر الكلمات كالفعل الذي يرفع فاعلا وينصب مفعولا .

على أن عددا من النحاة ردوا العامل اللفظي، واعترفوا فقط بالعامل المعنوي وإلى ذلك ذهب ابن جني في المحتسب ونقل هذا الرأي أيضا ابن مضاء في مقدمة كتابه " الرد على النحاة " قال: " وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله: لا لشيء غيره"^(٢).

والاسم هو أصل الإعراب وبه تشبه المضارع فأعرب، فمرونة أبدتها صيغ الاسم بتعدد أوزانه واشتقاقاته في الأبنية الصرفية المختلفة جعلت فيه لينا للإعراب، وللإفصاح، وبالتالي: لتحمل المعاني المختلفة التي تصاحب الاختلافات الصرفية في تشقيقات وتفرعات الاسم في الأوزان المختلفة، وللوقوف عند أهمية ارتباط المبني بالمعنى وبالعكس، ينبغي التدقيق في الصيغ والتفريق بينها على أساس المعنى، فلكل اسم معنى وصيغة تبينه وتحدده وتفصله عن غيره، فاسم العلم له دلالة تختلف عن غيره فالاسم يدل على جرم معين، والاسم المشتق من الفعل وهو المصدر يأتي في الجملة معيرا عن الحدث، وهو لا يوصف به إلا من باب المبالغة، تقول: " حضر زيد الكرم "، وتقصد المبالغة، وعند تغير البنية الصرفية إلى الصفة المشبهة جاز الوصف بها نقول " حضر زيد الكريم " . وكلمة " رجل " تدل على نوع من الجنس، وتجد المشتقات الخمسة أو الصفات الخمسة تختلف في الاستعمال عن الاسم والمصدر فتارة

١ - انظر: الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأتباري.(٥٧٧هـ)، المكتبة المصرية، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ج ١ ص ١٤٥ فما بعد .

٢ - الرد على النحاة، ابن مضاء، (٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط ١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج ١ ص ٦٩ .

تبقى على وصفيتها وتارة تقترب من الفعل أكثر فترفع فاعلا أو نائب فاعل أو مفعولا به... و يُعَلقُ بها الجار والمجرور والظرف تقول: "زيدٌ عالمٌ بالنحو"، وهي رغم ذلك تختلف عن فعلها في الدلالة والمعنى فقولك: "زيد عالم بالنحو" يختلف دلالة ومعنى عن قولك "زيدٌ يعلم بالنحو"، كما أن البنية الصرفية والإحالية للمشتقات تختلف فيما بينها في الدلالة على المعنى؛ فالمصدر مختلف في المعنى مع علاقته بباقي مفردات الجملة عن (اسم الفاعل) مثلا، ألا ترى أن المصدر يجوز أن يضاف إلى مفعوله وفاعله وذلك ممتنع في اسم الفاعل وكلها مشتقات؟ تقول: "عجبت من ضرب زيد عمراً، فيكون زيد هو الفاعل في المعنى وعجبت من ضرب زيد عمرو فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل، لا يجوز أن تقول: عجبت من ضارب زيد، وزيد فاعل؛ لأنك تضيف الشيء إلى نفسه، وذلك غير جائز.."^(١).

إن الأسماء تتلون في الكلم، فالمفردات تختلف حركات وأخرها تبعاً للصيغ التي تتخذها في الجملة وفي النظم، في المفعولية والفاعلية والجر، والتعبير عن الحدث والوصف والعلمية، ولا فائدة من ملاحظة الكلمة مفردة وحدها خارج الجملة، بل العبرة في تعالقتها بالسوابق واللواحق والرتبة والموضع والحذف والعلاقات النحوية من تخصيص وإسناد ورتبة وموضع، فلما كانت كذلك وجب إعرابها وصرفها.

والمعرب من الأسماء يقع في ضربين: متمكن يقبل التثوين والحركات الإعرابية لفظاً أو تقديراً "فاللفظُ نحو: "هذا رجلٌ، وفرسٌ، وزيدٌ، وعمروٌ"؛ و"رأيت رجلاً، وفرساً، وزيداً، وعمراً"؛ و"مررت برجلٍ، وفرسٍ، وزيدٍ، وعمروٍ"؛ والتقديرُ نحو قولك: "هذه عصا ورحى"؛ و"رأيت عصاً ورحى"، و"مررت بعصاً ورحى". فهذه الأسماء كلها متمكنة، وما كان مثلها، وإن لم يظهر فيها الإعراب"^(٢).

وتمتكن لا يقبل التثوين ولا الجر، ويكون آخره في الجر مفتوحاً، تقول: هذا أحمدٌ، ورأيت أحمدً، ومررت بأحمدً، ويكون ذلك لعله .

أما البناء فهو صفة خاصة بالحروف لا يفارقها وبالأفعال إلا المضارع؛ فهو معرب، "والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، وإن اختلفت العوامل التي تسبقها، فلا

١ - الأصول، ابن السراج، ج ١ ص ٥٢ .

٢ - شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش ويا بن الصانع (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م، ج ١ ص ١٦٤ .

تؤثر فيها العوامل المختلفة^(١) وهذا تعيد في غاية الأهمية ولولاه لصعب علينا اعتبار المضارع معربا، ففي حين يقف الفعل الماضي والأمر حاجزا منيعا أمام ما يسبقه من حروف وأسماء عاملة كأسماء الشرط مثلا؛ فلا يتأثر بها؛ نجد المضارع تدخل عليه النواصب والجوازم فتأثر فيه وتتغير حركة آخره. والأصل في البناء هو السكون يقول ابن يعيش (٦٤٣هـ) في شرحه على المفصل للزمخشري: "القياس في كل مبني أن يكون ساكنا، وما حرك من ذلك، فلعله".^(٢)

وتختلف حركات البناء بين السكون والضم والفتح والكسر، وهي تلازم آخر الكلمة المبنية ولا تفارقها والبناء من حيث تمكنه من الكلمة يقسم لقسمين:

- ١- كلمات لا تفارق البناء وبنائها أصلي فيها .
- ٢- كلمات بناؤها عارض، تأتي معربة ومبنية .

علامات الإعراب والبناء :

الأصل في حركات الإعراب الضمة وعليه يكون الاسم في حالته المفردة الطبيعية، والأصل في حركات البناء السكون، ويختص المضارع بالجزم والاسم بالجر، وهذه هي علامات الإعراب الأصلية:

المبني		المعرب	
علامة البناء	حركة البناء	علامة الإعراب	حركة الإعراب
مبني	الضم	للرفع (الأسماء والأفعال)	الضمة
مبني	الفتح	للنصب (الأسماء والأفعال)	الفتحة
مبني	الكسر	للجر (الأسماء)	الكسرة
مبني	السكون	للجزم (الفعل المضارع)	السكون

١ - جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٨، ٢٨٤، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ج ١ ص ١٨ .
٢ - شرح المفصل، ابن يعيش، ج ٢ ص ٢٨٨ .

أما الحركات الفرعية فهي: حروف المد الثلاثة ونون الرفع في الأمثال الخمسة .

ثانيا: المفردات المتنقلة بين الإعراب والبناء:

من المفردات ما خالف أصل وضعه، كان معربا فبني وكان مبنيا فأعرب، ونجد ذلك في الفعل والاسم.

أولا: الفعل المضارع :

تجمع المدرستان الكلاسيكيتان على إعراب المضارع لشبهه بالاسم ويختلفون عند تأصيل ذلك: فأهل الكوفة على أن المضارع تدخله المعاني المختلفة والأزمنة الطويلة^(١)، وأهل البصرة لهم في إعراب المضارع ثلاثة آراء :

١- أنه يختص الفعل بعد شيوعه: تقول " يذهب " يدل على الحاضر والمستقبل وعندما تقول: "سيذهب" اختص بالمستقبل، وكذلك الاسم .

٢- دخول لام الابتداء على المضارع وعلى الاسم .

٣- المشابهة بالوزن مثلا " يَضْرِبُ وزنها : يَفْعَلُ " وكذلك الاسم مثلا: " يزيد: يفعل " .

ويعرب المضارع فيرفع ويجزم وينصب، ويعرض له البناء في حالتين:

١- دخول نون الإناث عليه : فإنه مع نون الإناث مبني على السكون، نحو: (والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ).

علة بناء المضارع مع نون النسوة مشابته للفعل الماضي.

٢- دخول نون التوكيد المباشرة عليه: نحو: {لَيَبْدَنَّ} وأما غير المباشرة فإنه معرب معها تقديرا، نحو:

{لَتَبْلُوَنَّ} ، {فَأَمَّا تَرِينَ}، وعلة بناء المضارع مع نون التوكيد المباشرة؛ لتركيبه معها تركيب خمسة عشر، وعلة إعرابه مع غير المباشرة أن الفاعل فاصل بين الفعل والنون، فحذفت نون الرفع منعا من توالي النونات^(٢).

وقد تحذف نون التوكيد من الفعل لفظا ولكنها تبقى تقديرا ومعنى، من ذلك قول الشاعر:

١ - انظر: الإنصاف، أبو البركات الأنباري، ج٢ ص٤٤٦ - ٤٤٧ . وأسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ج١ ص٤٩ .

٢ - انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج١ ص٦٢ .

ولا تهينَ الفقيرَ علكَ أنْ تركَعَ يوماً والدهرُ قد رفعه

ثانياً: الأسماء:

بعض الأسماء يكون مبنيًا من أصل وضعه ويعرب لعلّة، وذلك كَقَبْلٍ وبعده ودون وأوّل والجهات الستّ. وبعضها يكون معربًا في كل حالاته وعند تأثره بعامل طارئٍ يبني، " نحو: "يا زيدُ" في النداء. وما كان مثله، فإنّه يكون في غير النداء معربًا، وإنّما عرض له البناء في النداء، ومثله: "لا رجلَ" في النفي، فإنّ البناء عرض له في حالِ النفي، وفي غير النفي يكون معربًا، نحو: "هذا رجلٌ"، و "رأيت رجلاً"، و"مررت برجلٍ". وكذلك (لله الأمرُ من قبْلٍ ومن بعدُ)، وكالأعداد المركبة من نحو "خمسة عشر" إلى "تسعة عشر"، فإنّه قبل التركيب كان معربًا^(١)، ومن هذه المبنيات:

١- المنادى المفرد :

ويكون ذلك في المنادى المفرد، اسم العلم، والنكرة المقصودة، فمن الأول قولك: "يا زيدُ" فـ "زيد" اسم معرب، ولكنه بني على الضم في محل نصب عندما سبقته أداة النداء، وفي ذلك كلام من جهة المحل الإعرابي لما بعد أداة النداء، ومن جهة خصائص الاسم، "يقول ابن السراج" فهذا كان نكرة لا شك فيه قبل النداء، وإنّما صار باختصاصك له وإقبالك عليه في معنى: يا أيها الرجل، فرفع " (٢) واسم العلم غير المضاف " تقول "يا زيد، يا خليلُ" فنكون قد حذفنا منه تنوين التمكن، " وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقه موقع غير المتمكن " (٣) ، فوجب بناؤه على الضم وفي إعرابه نقول أنه في محل النصب والدليل على ذلك أن المنادى المفرد العلم المضاف عند قطعه من الإضافة يبني على الضم تقول "يا عبدَ الله" وعند قطعه تقول "يا عبدُ" وهذا يشبه لفظتي "قبل وبعد" عند قطعهما عن الإضافة .

والمنادى المفرد العلم عندما يوصف بآبن مضافة إلى علم بعدها ولم يفصل بينهما فاصل جاز في إعرابه البناء في محل نصب وجاز أن يعرب منصوبًا، نحو "يا خليلُ بنَ أحمدَ. ويا خليلَ بنَ أحمدَ". والفتح أولى. أمّا ضمُّه فعلى القاعدة، لأنه مفردٌ معرفةٌ. وأما نصبه فعلى اعتبار كلمة "ابن" زائدة، فيكون "خليل" مضافًا و"أحمد" مضافًا

١ - شرح المفصل ، ابن يعيش، ج ٢ ص ٢٩٠ .

٢ - الأصول، لابن السراج، ج ١ ص ٣٣٣ .

٣ - الأصول، لابن السراج، ج ١ ص ٣٣٣ .

إليه. وابنُ الشخص يُضَافُ إليه، لمكان المناسبة بينهما. والوصف بابنة كالوصف بابن، نحو "يا هندُ ابنةَ خالدٍ. ويا هندُ ابنةَ خالدٍ"^(١).

وقد خصص ابن الأثيري (٥٧٧ هـ)، المسألة رقم (٤٥)، في الإنصاف لبحث هذه القضية، وخالصة المسألة؛ أن الكوفيين جعلوا الاسم المنادى المفرد معرباً مرفوعاً بغير تنوين، لخلوه من عامل يحدث فيه عربة، ولكونه مفعولاً في المعنى، فأعربوه ومنعوه من التنوين ليميزوه عن الاسم المعرب المتمكن، وخالفهم المبرد بأن قال: بل هو مبني على الضم لقطعه عن آخره وهو "الألف" المحذوفة لأن أصله "يازيداه" فحذفت الألف وحذفت معها الفتحة و عوضت بالضمة حملاً على مشابهتها لـ(قبل وبعد) في ذلك^(٢).

والبصريون قالوا ببناء هذا الموضع على الضم في محل نصب، لأنه أشبه كاف الخطاب والكاف مبنية.

وعند ملاحظة هذه الاختلافات التي قامت حول هذا المحل بعد النداء، يشعر الدارس بكثرة الآراء، وعدم كونها مقنعة تماماً، فالبصريون يشابهونها بالكاف، فلماذا إذن عندما نصف المنادى نأتي به مرفوعاً؟ نقول: يا زيدُ الكريمُ... والقاعدة النحوية تقول إن النعت يتبع منوعته على المحل وليس على اللفظ، وكيف ضمنوا المنادى معنى كاف الخطاب وتناسوا أنهم ضمنوا حرف النداء فعل نداء محذوف، فلماذا لم يكن المنادى منصوباً على المفعولية؟ ثم أننا في تأويل الفعل ألا نخرج الصيغة من الإنشاء إلى الخبر؟

الحديث عن هذه المسألة يجب أن يأخذ باعتباره أن العلة فيما حصل للاسم المفرد المنادى ترجع إليه وحده دون تدخل لأداة النداء، لأن حرف المنادى لا يحدث بناء ولا إعراباً، وعمل الرأي الذي ساقه المبرد هو أقنع الآراء وأقلها تأويلاً وله ما شابهه من قطع المضاف في باب "قبل وبعد" فبعد حذف الألف بني الاسم واختيرت الضمة لأنها أقوى الحركات ولأنها علامة الاسم المفرد المعجمية قبل أن يدخل في

١ - جامع الدروس العربية، الغلاييني، ج ٣ ص ١٥٠ .

٢ - المقتضب، المبرد، ج ٤ ص ٢٧٠ .

التركيب، يقول العكبري (٥٦١٦ هـ) في اللباب ؛ إن الاسم في هذه الحالات يبنى على الضم لأنها أقوى الحركات^(١).

٢- اسم (لا) النافية للجنس:

تدخل (لا) على المعرفة فتكون نافية ويجب تكرارها تقول: " لا زيدٌ في الدار ولا خليلٌ " ويأتي بعدها نكرة فتعمل فيه ولها بابان من هذه الوجهة:

- ١- عاملة عمل ليس ترفع المبتدأ وتنصب الخبر تقول: " لا رجل قائماً " وهو قليل.
- ٢- عاملة عمل (إنَّ) الحرف المشبه بالفعل، ولكنها تختلف عنه من حيث الدلالة فـ (لا) تفيده تأكيد النفي واستغراق ما بعده، و (أنَّ) تفيده تأكيد الإثبات. وتسمى " لا " النافية للجنس أو " لا " التبرئة^(٢).

وتفيد معنى استغراق جميع جنس المنفي بعدها، لذلك دخلت على النكرات لأن النكرة تفيد العموم، وبعضهم أجاز أن تعامل من حيث الإعراب معاملة (تسعة عشر) فتكون مع اسمها كالكلمة الواحدة، واستدلوا بذلك بأحد شروط عمل (لا) وهو: ألا يفصل بفاصل بين (لا) واسمها، ويأتي بعد (لا) اسم مبني على الفتح في محل نصب، إذا لم يكن مضافاً أو شبيهاً بالمضاف.

وينقل ابن الأنباري (٥٧٧ هـ) في أسرار العربية تعليلاً لبناء الاسم بعد (لا) على الفتح أن للاسم حالة تمكن قبل البناء، ولما بني كان الفتح أولى؛ لأنه أخف الحركات...^(٣).

٣- الظرف المقطوع عن الإضافة :

من الظروف ما يلزم الإضافة، وأحياناً يحذف ما أضيف إليه فيبنى ومن ذلك:

- قبل وبعد وعل والجهات الست^(٤) :

قَبْلُ وَبَعْدُ ظَرْفَانِ لِلزَّمَانِ، يُنصَبَانِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ يُجْرَّانِ بِمَنْ، نَحْوُ "جِئْتُ قَبْلَ الظَّهْرِ، أَوْ بَعْدَهُ، أَوْ مِنْ قَبْلِهِ، أَوْ بَعْدِهِ". وقد يكونان للمكان نحو "داري قبل دارك،

١- اللباب، العكبري، ج ٢ ص ٨٣.

٢- ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج ٢ ص ٣٣٠.

٣- انظر: أسرار العربية: ابن الأنباري، ص ١٦٨.

٤- انظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني، ج ٣ ص ٦٠ فما بعد .

أو بعدها"، "وهما مبهان إن كانا ظرفين، فلا يبين معناهما إلا بذكر ما هما ظرفان له، ومن هنا لزمتهما الإضافة لفظاً أو تقديراً" (١).

وهما مُعْرَبَانِ بالنَّصْبِ أو مجروران بمن (٢)، وَيُبْنِيَانِ فِي بعض الأحوال وذلك إذا قطعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى - بحيث يبقى المضاف إليه في النية والتقدير - كقوله تعالى "الله الأمر من قبل ومن بعد"، أي من قبل الغلبة ومن بعدها. فإن قطعاً عن الإضافة لفظاً ومعنى لقصد التأكيد - بحيث لا يُنَوَى المضاف إليه ولا يلاحظ في الذهن - كانا مُعْرَبَيْنِ، نحو "فعلت ذلك قبلاً، أو بعداً"، تعني زماناً سابقاً أو لاحقاً، ومنه قول الشاعر:

فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ، وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَعْصُ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

فإذا أردت قبليّةً أو بعديةً معينتين، عينت ذلك بالإضافة، نحو "جئت قبل الشمس أو بعدها"، أو بحذف المضاف إليه وبناء "قبل وبعد" على الضم، نحو "جئتك قبل أو بعد، أو من قبل أو من بعد"، تعني بذلك قبل شيء معين أو بعده. فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظاً، لم يقطع عنها معنى، لأنه في نية الإضافة، وقد اختيرت الضمة دون سواها لتكون علامة ما قطع عن الإضافة لأنها أقوى الحركات، ولأنهما لازما المضاف إليه وقطعا عنه فعوضاً لذلك بأثقل الحركات وهي الضمة (٣)، فبعد أن زالت حركة الكلمة وهي مضافة حُركت بالضم وبنيت دلالة على حذف المضاف إليه لفظاً وتقديره معنى، وإن كان هذا التقدير لا يوصل إليه بسهولة؛ لأن قطعهما عن الإضافة وبنائهما على الضم دلالة على استغراقهما في القبليّة والبعدية من باب المبالغة .

وان أردت قبليّةً أو بعدية غير معينتين، قلت "جئتك قبلاً، أو بعداً، أو من قبل أو من بعد". بقطعهما عن الإضافة لفظاً ومعنى وتوניהما، قصداً الى معنى التأكيد والإبهام (٤) أما (عَلُ) فهي ظرفٌ للمكان بمعنى "فوق". ولا يستعمل إلا بمن ولا يضاف لفظاً على الصحيح، فلا يُقال "أخذته من عل الخزانة"، كما يقال "أخذته من علوها ومن فوقها". وله

١ - الباب في عل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م، ج ٢ ص ٨١ .

٢ - جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابي، ج ٣ ص ٥٩ .

٣ - انظر: الباب في عل البناء والإعراب، ج ٢ ص ٨٣، أسرار العربية، ص ٥٢ .

٤ - جامع الدروس، ج ٣ ص ٦٠ .

حالتان، الأولى البناء على الضم، إن نَوَيْتَ المضافَ إليه، نحو "نَزَلْتُ من عَلٍ"، تُرِيدُ من فوقِ شيءٍ مُعَيَّنٍ مخصوصٍ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ تَنْيَّةٍ وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كِلَابٍ مِنْ عَلٍ

والحالة الثانية جرُّه لفظاً بمن، على أنه مُعْرَبٌ، وذلك إن أردت التذكير، فحذفت المضافَ إليه وجعلته نسيباً منسياً، نحو "نزلتُ من عَلٍ"، تريدُ من مكانٍ عالٍ، لا من فوقِ شيءٍ مُعَيَّنٍ. ومنه قول الشاعر يصف فرسه:

مَكْرٌ مَفْرٌ، مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ

أراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحطَّ من مكانٍ عالٍ، لا من علوٍ مخصوصٍ . ويجري مجرى "قبل وبعد"، من حيث الإعراب تارة والبناء تارة أُخْرَى، الجهات الست "أمام وقُدَّام وخلف ووراء ويمين وشمال ويسار وفوق وتحت". فإن أُضِيفت، أو قُطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى، كانت مُعْرَبَةً، نحو "جلستُ أمامَ الصفِّ". وسرتُ يميناً. وامشِ من وراءِ الشجرة" وإن قُطعت عن الإضافة لفظاً لا معنى، بُنيت على الضمِّ، نحو "اقعدُ وراءُ، أو أمامُ، أو يمينُ، أو خلفُ، أو فوقُ، أو تحتُ"، ونحو "نزلتُ من فوقُ". ونظرتُ من تحتُ. وأتيتُ من يسارُ". ونقولُ "جاءَ القومُ، وخالداً خلفُ، أو أمامُ" تريدُ خلفهم أو أمامهم، فحذفت المضافَ إليه ونويت معناه. قال الشاعر :

لَعَنَ الإلهَ تَعَلَّةً بَيْنَ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشْنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ

أي "من قُدَّامه".

وإذا أردت جهة معينة، فإنما تعينها بالإضافة، نحو "سر يمينَ الصفِّ". أو بحذف المضاف إليه وبناء الظرف على الضم، نحو "سر يمينُ"، تعني يمين شيءٍ معينٍ معروفٍ عنده. فالظرف هنا، وإن قطع عن الإضافة لفظاً. لم يقطع عنها معنى لأنه في نية الإضافة.

وإن أردت يميناً غير معين، قلت "سر يميناً"، تقطعه عن الإضافة لفظاً ومعنى، قصداً إلى التذكير والإبهام). وفي حكمها "أولُ وأسفلُ ودُونُ"، نقولُ "قفْ أوَّلَ الصفِّ" و"قفْ أوَّلَ". ولقيتُهُ عامَ أوَّلِ. و"قفْ أوَّلُ". وسر من أوَّلِ. ونقولُ "اقعدُ أسفلَ الصفِّ. واقعد أسفلَ. وقم من أسفلِ. واقعد أسفلُ. وسر من أسفلُ". وقد تقدم الكلامُ على "دون".

-لَدَى وَلَدُنْ:

ظرفان للمكان والزمان، بمعنى "عن"، مَبْنِيَانِ عَلَى السُّكُونِ: (لَدُنْ) من الظروف المبنية، وقد تردت قبيلة قيس بإعرابها وقد جاءت قراءة أبي بكر عن عاصم موافقة لهذه اللهجة في قوله تعالى ﴿فِيمَا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ﴾ الكهف (٢) ، يقول ابن الجزري (٥٨٣٣هـ) " (وَاخْتَلَفُوا) فِي: مِّنْ لَّدُنْهُ، فَرَوَى أَبُو بَكْرٍ بِإِسْكَانِ الدَّالِ وَإِسْمَامِهَا الضَّمَّ وَكَسْرِ النُّونِ وَالْهَاءِ وَوَصَلِّهَا بِبَاءِ اللَّفْظِ " (١)، والغالبُ في "لَدُنْ" أَنْ تُجْرَّ بِمَنْ، نَحْوُ "وَعَلَّمْنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا. وَقَدْ تَتَّصَبَّ مَحَلًّا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ، نَحْوُ "سَافَرْتُ لَدُنْ طُلُوعِ الشَّمْسِ"، أَوْ المَكَانِيَّةِ، نَحْوُ "جَلَسْتُ لَدُنْكَ".

وإذا أُضِيْفَتْ إِلَى بَاءِ المِتْكَلِمِ لَزِمَتْهَا نُونُ الوَقَايَةِ، نَحْوُ "لَدُنِّي". وَقَدْ تَتْرَكَ هَذِهِ النُّونُ، عَلَى قَلَّةٍ، نَحْوُ "لَدُنِّي"، وَهِيَ تَصَافُ إِلَى المِفْرَدِ، كَمَا رَأَيْتَ، وَإِلَى الجُمْلَةِ، نَحْوُ "انْتَظَرْتُكَ مِنْ لَدُنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ غَرَبَتْ" (٢) وَإِنْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا "غُدُوَّةٌ" نَحْوُ جِئْتُكَ لَدُنْ غُدُوَّةٍ" جاز جرها بالإضافة إلى "لَدُنْ". وَجَاز نَصْبُهَا عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ لِكَانَ المَقْدَّرَةِ مَعَ اسْمِهَا. وَالتَّقْدِيرُ "لَدُنْ كَانَ الوَقْتُ غُدُوَّةً" وَجَاز رَفْعُهَا عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ. وَالتَّقْدِيرُ "لَدُنْ كَانَتْ غُدُوَّةٌ" أَي "وُجِدَتْ". فَكَانَ هُنَا تَامَةً.

وَلَا تَكُونُ "لَدَى وَلَدُنْ" إِلَّا لِلحَاضِرِ فَلَا يُقَالُ "لَدَى كِتَابٌ نَافِعٌ"، إِلَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا. أَمَّا "عِنْدَ" فَتَكُونُ لِلحَاضِرِ وَالعَائِبِ، وَلَا تُجْرُ "لَدَى وَلَدُنْ" وَعِنْدَ "بِحَرْفِ جَرٍّ" غَيْرِ "مِنْ"، فَمِنْ الخَطَأِ أَنْ يُقَالُ "ذَهَبْتُ إِلَى عِنْدِهِ". وَكثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يُخْطِئُونَ فِي ذَلِكَ. وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالُ "ذَهَبْتُ إِلَيْهِ، أَوْ إِلَى حَضْرَتِهِ" (٣).

الظرف "دُونُ":

(دُونُ) ظَرْفٌ لِلْمَكَانِ. وَهُوَ نَقِيضُ "فَوْقُ"، نَحْوُ "هُوَ دُونَهُ"، أَي أَقْلُ مِنْهُ رَتْبَةً، أَوْ مَنزَلَةً، أَوْ مَكَانًا. وَنَقُولُ "قَعَدَ خَالِدٌ دُونَ سَعِيدٍ" أَي فِي مَكَانٍ مُنْخَفِضٍ عَنِ مَكَانِهِ. وَتَقُولُ "هَذَا دُونَ ذَلِكَ"، أَي هُوَ مُتَسَفَّلٌ عَنْهُ.

١ - النشر في القراءات العشر، أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣ هـ)، تحقق: علي محمد الضباع (١٣٨٠ هـ)، التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، ج ٢ ص ٣١٠ .

وانظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٣ ص ٦٧ .

٢ - انظر: المصدر السابق، ج ٣ ص ٦٠ .

٣ - جامع الدروس العربية، الغلاييني، ج ٣ ص ٦٥ .

ويأتي بمعنى "أمام" نحو "الشيء دونك"، أي "أمامك" وبمعنى "وراء"، نحو "قعد دون الصف"، أي وراءه. وهو منصوبٌ على الظرفية المكانية. وهو مُعربٌ. لكنه يُبنى في بعض الأحوال، وذلك إذا قطع عن الإضافة لفظاً ومعنى، نحو "جلستُ دون"، بالبناء على الضم. ويكونُ في موضع نصب. قال تعالى: (وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وِلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (البقرة، ١٠٧)، وإذا أُضيف إلى مبني بني على الفتح في محل نصب، ويكون بمعنى غير كما قال الأخفش^(١)، من ذلك قوله تعالى: (وَأَنَا مِّنَ الصَّالِحِينَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنَّا طَرَائِقَ قِدْدًا) (الجن، ١١).

- الظروف المضافة إلى " إذ " :

وأكثرها دوراناً وتداولاً هي " يومئذ، وحينئذ " ومنها أيضاً ساعتئذ، وقتئذ، وهذا النوع من الظروف يجوز فيه الإعراب ويجوز البناء، وقد وردت قراءات قرآنية عدة تؤيد ذلك يقول تعالى (وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمِئِذٍ آمِنُونَ) (النمل، ٨٩) جاءت بفتح الميم وبكسرها يقول ابن الجزري (٨٣٣ هـ) " في: وَهُمْ مِنْ فَرَعٍ يَوْمِئِذٍ فَقَرَأَ الْكُوفِيُّونَ بَتَّوِينٍ " فَرَعٌ "، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِغَيْرِ تَتْوِينٍ، وَقَرَأَ الْمَدَنِيَّانِ، وَالْكَوفِيُّونَ بِفَتْحِ مِيمِ يَوْمِئِذٍ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِكَسْرِهَا " (٢)، والتتوين في آخر هذا التركيب هو للعوض ودلالة على وجود جملة محذوفة، وقد بنيت هذه الظروف وكانت معربة لأنها مضافة إلى اسم مبني اكتسبت منه البناء .

-الظروف والأسماء المبهمة المضافة إلى مبني:

(أي) الموصولة:

تلازم (أي) الإضافة لما بعدها وتتعدد استخداماتها في الجملة، فتأتي اسم استفهام، واسم شرط واسم موصول ، وتأتي للنعت إن جاء قبلها نكرة، وللحال إن جاء قبلها معرفة^(٣)، وهي في كل ذلك معربة إلا (أي) الموصولية فهي معربة حيناً ومبنيّة حيناً آخر...

١ - انظر: هامش، الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صالحي (١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨ هـ، ج٢٩ ص ١١٧ .

٢ - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج٢ ص ٣٤٠ .

٣ - شرح ابن عقيل، ج٣ ص ٦٥ .

وكان من حق (أي) أن تأتي مبنية حملاً على باقي الأسماء الموصولة ولكن عندما أشبهت (بعض وكل) ولزمت الإضافة فقد أعربوها، يقول الأنباري (٥٧٧ هـ) في الإنصاف: " إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها، وهو "بعض" وعلى نقيضها وهو "كل"، وذلك على خلاف القياس"^(١)، وهي تضاف على جملة اسمية صدرها محذوف فتكون معربة على رأي الكوفيين، تقول " لأضربن أيهم أفضل " والتقدير " أيهم هو أفضل " أما البصريون فقالوا هي مبنية واستشهدوا بقوله تعالى: (تُمْ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا) (مريم، ٦٩)، ومنه قول الشاعر^(٢):

إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِمَ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

واشترطوا لإعرابها ذكر صدر الصلة بعدها تقول: " لأضربن أيهم هو أفضل " ^(٣)، ومن ذلك أيضا عند البصريين " لأضربن أيا هو أفضل " فتكون أيضا معربة .

- مثل وغير :

كلمتان معربتان وقد يدخلهما البناء على خلاف، وهما يضافان إلى جملة مصدرية بحرف مصدري، أما غير فقد ذهب الكوفيون إلى أنها مبنية مطلقا بحجة أنها " قامت مقام "الآ" وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبَنَى " ^(٤)، ومثلاً لذلك بقول الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ^(٥)

فـ(غير) هنا مبنية على الفتح في محل رفع فاعل للفعل يمنع...

أما البصريون فقالوا يجوز الإعراب ويجوز البناء، فيجوز بناؤها إن أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وقاسوا المسألة على الظروف المضافة كـ(يوم وحين وأزمان)، فهذه ظروف منصوبة إن دخلت على معرب، وتكون مبنية عندما تضاف إلى مبني ومثلاً لذلك بشواهد عدة نكتفي بذكر شاهد واحد، قال الشاعر:

١ - الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، ج ٢ ص ٥٨٥ .

٢ - البيت عند ابن هشام في مغني اللبيب، ج ١ ص ١٠٨، وشرح المفصل، لابن يعيش، ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - انظر: تفصيل المسألة في الإنصاف، للأنباري، ج ٢ ص ٥٨٤ فما بعد .

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١ ص ٢٣٣ .

٥ - هذا البيت لا يعرف قائله، وقد استشهد به سيبويه في كتابه: ج ١ ص ٣٦٩ . و البغدادي في الخزانة: ج ٢ ص ٤٥، ونسبه لأبي قيس بن الأملث، وابن هشام في مغني اللبيب مرتين: ص ١٥٩ و ص ٥١٧ .

أَزْمَانَ مِنْ يُرِيدِ الصَّنِيعَةَ يُصْطَنَعُ فِينَا، وَمِنْ يَرِدُ الزَّهَادَةَ يُزْهَدُ

فبني "أزمان" لإضافته إلى "من" وهو غير متمكن، فيجوز أن تكون (أزمان) مبنية لأنها مضافة إلى مبني، ويجوز أن تكون منصوبة على الظرفية الزمانية .

نجد أن الأمر مرتبط عند البصريين في جواز بناء وإعراب (غير) على الاسم الواقع بعدها من حيث الإعراب والبناء، وهذا ما قعد له النحاة أيضا في باب الظروف المضافة لمثل ذلك، بينما نجد بناءه عند الكوفيين مطلقا لتضمنه معنى (إلا) وهذا المذهب رده النحاة " فلم يكن بناؤها لما ذكرُوا، بل لإضافتها إلى غير متمكن " (١) ففي مثال مشابه، لو قلنا مثلا: " زيد مثل عمرو " وبنينا " مثل " بحجة أنها بمعنى " ك " التشبيه، لما جاز لنا ذلك ولخالفنا الجمهور .

أما " مثل " فيقترن بناؤها بإبهامها، وجاءت مبنية في قوله تعالى: إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُم تَتَطَفَّوْنَ الذاريات: ٢٣ ، فإن "مثل" مبنية لإضافتها إلى غير متمكن، وهو أمثل وجوهها(٢)، فهي منصوبة لأنها مضافة إلى مبني، وعلى رواية أبي بكر عن عاصم وحزمة والكسائي(٣) تكون (مثل) في الآية الكريمة مرفوعة .

وإعرابها على رواية الفتح: اسم مبني على الفتح في محل رفع نعت لحق . وإن كانت معربة: فهي حال من الضمير في حق منصوبة . والراجح هو الإعراب الثاني لأن تأويل الكلام: هو حق ثابت الحصول كما ثبت النطق لكم... فحال الأمر أنه سيقع وحال الإنسان أنه يتحدث.

-الظرف " أمس " :

أمس، إذا عُرِفَتْ بِـ (أل) كان معناها نكرة ودلت على يوم غير محدد من الماضي، وعندما تأتي نكرة تكون دلالتها معرفة وتُحدد باليوم السابق ليوم التحدث، فمن الأول أن تدخل عليها (أل) ، فتعربُ بالإجماع، ومن الثاني بدون (أل) تُبنى على الكسر، وقد تُبنى على الفتح نادراً. ويُرادُ بها اليوم الذي قبلَ يومك الذي أنت فيه، نحو "جئتُ أمس". وتكونُ في موضع نصب على الظرفية الزمانية.

١ - التبيين في مذاهب النحويين، العكبري، ج١ص٤١٨ .

٢ - انظر: شرح المفصل: ج٢ص٢٨٧ .

٣ - النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ج٢ص٣٧٧ .

وقد تخرجُ عن النصب على الظرفية، فتجرُّ بمن أو مُذُّ أو منذُ. وتكونُ فاعلاً أو مفعولاً به أو غيرهما. ولا تخرجُ في ذلك كله عن بنائها على الكسر يقول الزمخشري في المفصل" وهي متضمنة معنى لام التعريف مبنية على الكسر عند الحجازيين، وبنو تميم يمنعونها الصرف، فيقولون: "ذَهَبَ أَمْسٌ بما فيه"، و"ما رأيتُهُ مُذَّ أَمْسٌ".^(١) قال الشاعر:

إِني رأيتُ عَجَباً مُذَّ أَمْساً عَجائِزاً مِثْلَ السَّعاليِ خَمْساً

فتكون هنا معربة إعراب ما لا ينصرف فهي مفتوحة بعد جر، ومنعها من الصِّرف هو للتعريف والعدْل، لأنها معدولة عن الأمس. كما أنَّ "سَحَرَ" معدولٌ عن السَّحَر. وما بنيت إلا لأنها متضمنة معنى لام التعريف من قولك (الأمس)^(٢)

-الظرف (حين) :

الظرف الزماني " حين " مُضافةٌ إلى الجمل، يجوز بناؤها، ويجوز إعرابها. ويرجَحُ بناء ما أُضيفَ منها إلى جملة صدرها مبنيٌّ، كقول (النابغة الذبياني) :

على حينِ عَاتَبْتَ المُشَيَّبَ على الصِّبَا فقلتُ أَلَمَّا تَصَحُّ؟ والشَّيْبُ وازِعُ

جاءت هنا مبنية ويجوز الإعراب، وتكون مجرورة بمن، والبناء في الفعل الذي جاء بعدها أصليا، وقد تضاف أيضا إلى فعل بناؤه عارض وتبقى مبنية أيضا يقول الشاعر^(٣):

لأَجْتَدِينُ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلِّماً على حينِ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمِ

ف- (حين) في هذين البيتين مضافة إلى فعل مبني فبقيت على بنائها ولم تعرب .

-الظرف (ريث)^(٤) :

ظرفٌ للزمان منقول عن المصدر. وهو مصدر " راثَ يَريثُ رِيثاً"، إذا أبطأ، ثمَّ ضُمَّنَ معنى الزمان. ويُرادُ به المقدارُ منه، نحو "انتظرته ريثَ صَلَّى". وانتظرني ريثَ أجيءُ"، أي قدرَ مدَّةَ صلاته، وقدرَ مدةَ مجيئي.

١ - المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، ط١، ١٩٩٣ م، ج١ ص٢١٦ .

٢ - انظر: أسرار العربية، لأبي البركات الألباري، ص٥١ .

٣ - البيت بلا نسبة في كتب النحاة .

٤ - انظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج٣ ص٦٥ .

ولا يليه إلا الفعل، مُصَدَّرًا بما أو أن المصدريتين، أو مُجَرَّدًا عنهما فالأول نحو "انتظرنِي رَيْثًا أَحْضُرُ. وانتظرتُهُ رَيْثَ أَنْ صَلَّى"، فيكون حينئذ مضافاً إلى المصدر المؤول بهما والثاني تقدّم مثاله.

وإذا لم يُصَدَّر الفعلُ بهما، أُضِيفَ "رَيْثٌ" إلى الجملة. وكان مبنياً على الفتح، إن أُضِيفَ إلى جملة صدرها مبني، نحو "وَقَفَ رَيْثَ صَلَّيْنَا"، ومُعْرَباً، إن أُضِيفَ إلى جملة صدرها مُعْرَبٌ، كقول الشاعر:

لَا يَصْعَبُ الْأَمْرُ إِلَّا رَيْثَ يَرْكَبُهُ وَكُلَّ أَمْرٍ، سِوَى الْفَحْشَاءِ، يَأْتَمُرُ

لأنَّ المضارع هنا مُعْرَبٌ. وأكثر ما يُستعمل (رَيْثٌ) قبل فعل مُصَدَّر بما أو أن، ويكثر وقوعه مُسْتَنْتَى بعد نفي، نحو "ما قَعَدَ عِنْدَنَا إِلَّا رَيْثًا نَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ".

- العدد المركب :

ويقصد بذلك الأعداد من "أحدَ عَشَرَ إلى تسعةَ عَشَرَ"، يخرج من ذلك العدد "اثنا عشر" فيعرب جزؤه الأول إعراب الملحق بالمشى وجزؤه الثاني: جزء متمم مبني على الفتح، كقوله تعالى: (فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا) (البقرة، ٦٠)

وهذا التركيب في أصل تواضعه النطقي عند مستخدمي اللغة، ما كان بهذه الصورة، إنما كان من باب العطف تقول "خمسة وعشر، وستة وعشر، وسبعة وعشر..." وحذفت الواو من التداول لكثرة الاستعمال، ودل على ذلك وجودها في مثل قولك (خمسة وعشرين، وستة وعشرين...)، وبعد حذف الواو أصبحت المفردتان تعاملان كمفردة واحدة، ويكون إعراب هذا التركيب على حسب موقعه من الكلام فهو مبني على فتح الجزأين في محل كذا...

وقد تجاذب النحاة في هذا القسم من البناء أعارض هو أم أصلي، ولكنهم اتفقوا على أنه مبني، "وتطرق ابن الخشاب(٥٦٧هـ) في كتابه المرتجل لهذا فقال: (والاسم المركب مع غيره كخمسة عشر وستة عشر وما أشبهها. هذه الأسماء إذا أفردت معربة. كقولك: خمسة وستة وعشرة، فإذا ركبت بنيت لأنها ضمنت معنى حرف العطف...) (١) ويلحق بها من حيث التركيب ولكن هنا تركيب في نسق وليس مع كلمة أخرى، ما يسمى بـ (أسماء العدد)، وهي "واحد اثنان ثلاثة أربعة ... " وهذه في

١ - الإعراب والبناء، جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م، ص١٩٦، وانظر: المرتجل، ابن الخشاب، ص١١٢.

العد مبنية وإن خرجت من هذا النسق أعربت، كأن تأتي وصفا للعدد أو خبرا له، يقول ابن يعيش " أسماء العدد كلها مبنية، نحو: "ثلاثة، أربعة، خمسة"؛ لأنها كالأصوات موقوفة الآخر" (١)، والأصل فيها أن تكون معربة ولما دخلت في هذا الترتيب المتقطع من حيث التركيب ولم تأتي في موضع الأسماء فتكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأة بنيت.

- الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:

نقل العكبري (٦١٦ هـ -) مع التعليل رأيا للجرجاني (٤٧١ هـ) وابن الخشاب (٥٦٧ هـ) والمطرزي (٦١٠ هـ)، أن الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مبني على الكسرة التي تلازم الياء، وعلل ذلك بما يلي:

- ١- أن الاسم المعرب صار تابعا للياء إذ لا يكون ما قبلها إلا مكسورا وإذا صار تابعا في الحركة صار تابعا للمضمر في البناء .
- ٢- أنه خرج عن نظائره من المضافات إذ ليس فيها ما يتبع غيره .
- ٣- أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة وهذا ممتنع ها هنا لفظا وتقديرا فكان مبنيا بخلاف المقصور فإن المانع من ظهور الحركة الألف فلو خرج المقصور على أصله لأمكن في الحركة وحرف الأعراب في صاحبي وما أشبهه قابل للحركات بنفسه وإنما امتنع لغيره فافترقا (٢).

وقد أورد ابن يعيش (٦٤٣ هـ) في المفصل تفنيد هذا الذي قال به الجرجاني ونقله العكبري في اللباب.

١ - شرح المفصل، ج ٣ ص ١٨٩ .

٢ - فند هذا التوجه من الإعراب ابن يعيش في شرح المفصل، وقال إن الجمهور على إبقاء الكلمة على إعرابها عند دخول " ياء " المتكلم عليها، انظر في هذه المسألة: شرح المفصل ج ٢ ص ٢١٠، اللباب في علل الإعراب، للعكبري، ج ٢ ص ٩٥ ، التبيين عن مذاهب النحويين للعكبري، ج ١ ص ١٥٢ ، المرتجل لابن الخشاب ٣٤ . الخصائص ابن جني ج ٢ ص ٣٥٦ .

الخاتمة:

يظهر للباحث في نهاية البحث أنّ البناء العارض والإعراب العارض لمفردات اللغة العربية يكاد يمس كل باب من الاسم والفعل وله علاقة وثيقة بالدلالة وقد اعتاد العرب على تغيير أصوات مفرداتهم استقصاء للخفة والدلالة وهما سمتان واضحتان فما صرف عن وجهه الذي وضع له، لم يصرف عبثاً؛ إنما صرف لمعان بلاغية يريد بها المتحدث ثم أصبحت هذه الانزياحات مع كثرة استخدامها من قبل الجماعة قانوناً ثابتاً من قوانين اللغة.

فـ (أي) معربة ولكنها عندما تكون موصولة قد تعرب وقد تبني، وهذا لا شك مما اتفقت عليه الجماعة الواحدة من المتكلمين الأوائل للغة العربية، وأعجبوا به، ثم أصبح أصلاً لكثرة استعماله، ومن المفردات ما ترك أمره للمتحدث إن شاء بنى وإن شاء أعرب كما هو الحال في قطع الإضافة، وهذا بدوره أيضاً مرتبط بالدلالة.

وبعض المفردات مثل (مثل وغير) عندما وليهما حرف مصدري قد دخلا إلى تركيب جديد أفاد التأكيد وهذه الإفادة الجديدة في المعنى لا بد لها من أثر تتركه على التركيب ألا وهو البناء، والحال مشابه لذلك أيضاً في (لا) التبرئة التي تعطي معنى التأكيد وهو معنى لم يكن موجوداً في الجملة، أو هو معنى لم يكن ليوجد في جملة السائل " هل من رجل في الدار ؟ " تأتي الإجابة " لا رجل في الدار " وهي تأكيد للنفي أفاد الاستغراق، فتلمس الدلالة والمعنى وما أفاداه من تغيرات في البنية الصرفية والصوتية !!

المصادر والمراجع:

- ١- أسرار العربية، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط ١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .
- ٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن السراج (٣١٦هـ)، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت، ١٩٧٣ .
- ٣- الإعراب والبناء، جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م، ص١٩٦م .
- ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري،(٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط ١ ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٦- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٧- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلابيني (١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- ٨- الجدول في إعراب القرآن الكريم، محمود بن عبد الرحيم صافي (١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨ هـ .
- ٩- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)، تحق: محمد نبيل طريفي/اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٩٨م .
- ١٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، تحق: محمد علي النجار، القاهرة دار الكتب المصرية، ١٩٦٢م
- ١١- الرّد على النّحاة، ابن مضاء، (٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- ١٢- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (٧٦٩هـ)، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠٠٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- ١٣- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
- ١٤- كتاب سيبويه، سيبويه (١٨٠هـ)، تحق: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، دار القلم، ١٩٦٦ م .
- ١٥- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تحق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م .
- ١٦- المرتجل في إعراب الجمل، ابن الخشاب (٥٦٧هـ)، تحق: علي حيدر، [دار الحكمة دمشق، ١٩٧٢ م .
- ١٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (٧٦١هـ)، تحق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، ط ٦، ١٩٨٥ م .
- ١٨- المفصل في صنعة الإعراب، جار الله الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحق: د. علي بو ملح، مكتبة الهلال - بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م .
- ١٩- النشر في القراءات العشر، أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (٨٣٣ هـ)، تحق : علي محمد الضباع (١٣٨٠ هـ)، التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية] بدون تاريخ .

